وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الثالث عشر،العدد5 الخميس31 ديسمبر 2020

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **صندوق النقد الدولى، الإصلاح الاقتصادى لمصر ساهم فى التغلب على تداعيات كورونا[1].**

▪ أكد الدكتور/ محمود محى الدين المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى، أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى وضعته مصر واعتمدته منذ عام 2016 ساهم فى تعزيز صلابة الاقتصاد، ومساندته فى التغلب على أى تداعيات سلبية جرّاء الأزمات التى قد تواجهه، لا سيما أزمة جائحة كورونا التى يشهدها العالم حاليا، مشددا على أهمية مواصلة النمو الاقتصادى دون انقطاع للوصول إلى الأهداف المنشودة.

▪ وأضاف أنه من أبرز الأولويات التى قامت بها مصر والدول النامية هو تجويد أدوات التعليم والتعلم فى العلوم التطبيقية، وإجادة الاعتناء برأس المال البشري، وحسن إدارة منظومات الرعاية الصحية الشاملة، والاستمرار فى دعم الأساليب التى تقودها البلدان لتخطيط وتنفيذ ومتابعة تقييم برامج للبنية التحتية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود، إلى جانب دعم سبل الاستثمار فى الرقمنة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعى ودمجهم فى النشاط الاقتصادى لتعزيز التعافى من جائحة فيروس كورونا.

▪ وأشار إلى إن جائحة فيروس كورونا كانت لها تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية وبيئية عالميا، وأن سبب انتشارها جاء نتيجة تجاهل تطبيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة المتعلق بصحة ورفاهية الأفراد، منوها إلى أن هذه الأزمة التى ألمت بشعوب العالم دفعت الدول وخاصة مصر والدول النامية أن تتضامن معا بتكثيف جهودها فى إعادة ترتيب أولوياتها والاستثمار فى العديد من المجالات الحيوية، وأكد على ضرورة إتقان مجموعة أدوات المهارات الرقمية، لافتا إلى أن الشعوب حاليا تعيش فى خضم ثورة رقمية يستعملون الأجهزة والخدمات الرقمية فى العمل وفى جميع جوانب حياتهم.

▪ وأوضح أن هناك اتجاهات كبرى تشكل مستقبل الاقتصاد العالمى منها التحولات الديموجرافية المرتبطة بمعدل النمو السكاني، والتغير المناخى والتوسع الحضرى السريع وتطوير البنية التحتية، مضيفا أن على كل دولة رسم خطتها الخاصة التى تواكب أهداف التنمية المستدامة بالمعايير اللازمة والتمويل الملائم.

- **تقارير المؤسسات الدولية تعكس نظرة العالم للاقتصاد المصري[2] .**

▪ تؤكد تقارير المؤسسات الدولية والتى تعكس الوضع الحالي للاقتصاد المصري أننا نسير علي الطريق الصحيح وأشارت بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى أن مع مرور عام على التعايش مع جائحة الكورونا ، وعلى الرغم من التداعيات السلبية للجائحة على الاقتصاد المصري بصفة خاصة وبالمثل على اقتصاد العالم، إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة وتنسيق وتوازن السياسات المالية والنقدية التى تقوم بها الحكومة، منحت الاقتصاد المصرى القدرة على احتواء الآثار السلبية والحد من تداعيات تلك الأزمة، والاستمرار فى صدارة معدلات النمو بالمنطقة.

▪ وأشار صندوق النقد الدولى، إلى أن مصر تتصدر الأسواق الناشئة فى معدل النمو الاقتصادي ، وأنها الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التى تحقق نموًا اقتصاديًا خلال عام 2020، وهذا ما أكدته

[1] https://www.youm7.com/story/2020/12/26/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA/5130018

[2] http://gate.ahram.org.eg/News/2550425.aspx

وكالة "بلومبرج"، فضلًا عن تصنيفها ل مصر ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصادات تحقيقاً للنمو فى العالم، وبالنسبة لأداء الجنيه، صنفت "وكالة فيتش" الجنيه المصرى ضمن أفضل عملات الأسواق الناشئة أداء فى عام 2020، على الرغم من تراجع أغلب عملات الأسواق الناشئة.

- وأكد صندوق النقد الدولى تحقيق مصر أكبر تراجع سنوى فى معدل التضخم فى الأسواق الناشئة عام 2020، كما أشارت وكالة ستاندرد آند بورز إلى تثبيت التصنيف الائتمانى لمصر عند «B» مع إشاداتها لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة على الرغم من تراجع العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى تثبيت وكالة موديز التصنيف الائتمانى لمصر عند «B2» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتثبيت وكالة فيتش التصنيف الائتمانى ل صر عند "B+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت فيتش أن الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الحكومة المصرية ساعدت على تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وحيث حققت مصر نموًا اقتصاديًا بمعدل 3.6% عام 2020/2019، بالرغم من انكماش الاقتصاد العالمي، علمًا بأنه سجل قبل أزمة كورونا 5.6% عام 2019/2018، مقارنة بـ 4.2% فى عام 2017/2016 ، كما تحقق انخفاضًا فى المتوسط السنوى ل معدل التضخم إلى 5.7% عام 2020/2019، مقارنة بـ 13.9% عام 2019/2018، و23.5% عام 2017/2016، علماً بأن معدل التضخم السنوى لشهر نوفمبر 2020 سجل 5.7%، وبالاشارة إلى أبرز مؤشرات القطاع الخارجي؛ حيث بدأ صافى الاحتياطيات الدولية فى التعافى من آثار أزمة فيروس كورونا منذ يونيو 2020، ووصل فى نوفمبر الماضى إلى 39.2 مليار دولار، مقابل45.4 مليار دولار قبل الأزمة وتحديدًا فى شهر نوفمبر 2019، مقارنة بـ 23.1 مليار دولار فى الشهر ذاته عام 2016.

- وأشارت التقارير الدولية إلى إن الدولة المصرية منذ أزمة كورونا اتخذت العديد من القرارات أبرزها بدعم البورصة بقيمة 20 مليار جنيه، وتخفيض سعر الفائدة لـ 3.5 % وغيرها ساهمت في استمرار عجلة التشغيل والإنتاج والبناء؛ لتعكس مدى تعايش الحكومة مع الشعب وارتباطها به وحرصها عليه وعملها الدائم على تخفيف الأعباء عنه في كل مجالات ومناحي الحياة اليومية المختلفة بما في ذلك اعتبار صحة وسلامة المواطن على رأس أولويات عملها، و أن اقتصاد مصر من أقوى 10 اقتصاديات فى العالم فى عام 2020، وأن مصر صاحبة أعلى معدل نمو متوقع من الناتج المحلي خلال 2020 بنسبة 3.8% بمثابة شهادة ثقة في مصر، وأن الاقتصاد ال مصر ي في ظل ما تشهده كبرى الدول والاقتصاديات العالمية من حدوث تباطؤ في معدلات النمو، مما ينعكس على المؤشرات الاقتصادية ونجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولاسيما في ظل أزمة كورونا ونجاح الخطط التي تضعها الحكومة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛ بما يسهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية، الذي انعكس بالفعل على أداء الموازنة العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي الحالية والمتوقعة.

- وأشارت بعض الأرقام إلى إنه فى عام 2020، تراجع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه ليسجل 15.7 جنيه فى شهر نوفمبر 2020، مقابل 16.2 جنيه فى الشهر ذاته عام 2019، مقارنة بـ 18.1 جنيه بنهاية نوفمبر 2016 وانخفاض معدل البطالة إلى 7.3% خلال الربع الثالث عام 2020 وهو معدل غير مسبوق منذ عام 2010

- و وصلت إجمالى الاستثمارات العامة المنفذة (بالأسعار الجارية)، إلى 473.8 مليار جنيه فى عام 2020/2019، بعد أن كانت وصلت إلى 513.7 مليار جنيه عام 2019/2018 قبل أزمة فيروس كورونا، مقارنة بـ 300.8 مليار جنيه عام 2017/2016 وزيادة حجم الناتج المحلى الإجمالى مسجلًا 5.5 تريليون جنيه، وتراجع دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2020/2019، مسجلًا 87.5%، واستمرت الدولة فى تحقيق فائض أولى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، بواقع 1.8% فى عام 2020/2019، و2% عام 2019/2018، ووصل العجز الأولى خلال عام 2017/2016 إلى 10.9% وزيادة مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية 27.4%، وزادت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة 8.1%، فضلًا عن زيادة مصر نفقات قطاع الصحة بنسبة 5.2%، وإيرادات قناة السويس بالرغم من تراجع حركة التجارة العالمية، بلغت إرادات 5.9 مليار دولار ووصلت الإيرادات السياحية لـ 9.9 مليار دولار وزاد إجمالى الصادرات إلى 22.8 مليار دولار فى الفترة من يناير وحتى أكتوبر 2020، مقارنة بـ 25.3 مليار دولار فى الفترة ذاتها من عام 2019، و18.4 مليار دولار بالفترة نفسها لعام 2021.

- **مصر تحصل على ختم السفر الآمن من المجلس الدولي للسياحة والسفر[3].**

- أعلن المجلس الدولي للسياحة والسفر WTTC عن آخر إحصاءات المقاصد السياحية التي حصلت على خاتم السفر الآمن Safe Travels stamp ومن بينهم مصر، وقد قام المجلس الدولى للسياحة إطلاق هذه المعايير في

[3] https://almalnews.com/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d8%aa%d8%ad%d8%b5%d9%84-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%ae%d8%aa%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%81%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a2%d9%85%d9%86-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3-%d8%a7/

مايو الماضي؛ بهدف استعادة ثقة المسافرين والسائحين وإحياء قطاع السفر والسياحة عالميا، وذلك في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

- وأشار إلى حصول 200 وجهة سياحية حول العالم هذا العام على هذا الخاتم، وأوضح أن مصر جاءت من بين هذه الوجهات والمقاصد السياحية الشهيرة التي حصلت على الخاتم، حيث قامت بطمأنة المسافرين واستعادة ثقتهم في السفر إليها مرة أخرى، وذلك في ظل الإجراءات الوقائية والاحترازية وضوابط السلامة الصحية التي اتخذتها وزارة السياحة والآثار المصرية لاستئناف السياحة الوافدة اليها وضمان سلامة وأمن السائحين والعاملين بقطاع السياحة.

- وأوضح أن الحصول على هذا الخاتم يتيح للمسافرين فرصة لتمييز المقاصد التي اعتمدت بروتوكولات موحدة عالمية للسلامة الصحية حول العالم والتي تضع صحة وسلامة المسافرين إليها على رأس أولوياتها مما يمكنهم من القيام برحلات آمنة بها .

- و أشار المجلس الدولي للسياحة والسفر، إلى أن وصول عدد المقاصد التي حصلت على هذا الخاتم لهذا العدد يعكس الجهود الكبيرة التي قامت بها هذه المقاصد، كما أنه يؤكد على التعاون الذي يتم لإعادة بناء ثقة المسافرين والسائحين في جميع أنحاء العالم وإحياء قطاع السفر والسياحة الدولي.

- **البنك الدولي، مصر بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمساعدة القطاع الخاص[4].**

- أشار البنك الدولي في تقرير إلى إن القطاع الخاص في مصر ممنوع من الاضطلاع بدور أكبر في الاقتصاد على الرغم من إصلاحات نشطة للاقتصاد الكلي على مدار السنوات الأربع الماضية، وإن هناك حاجة إلى مساعدة من الحكومة وأن مصر بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لمساعدة القطاع الخاص ليظهر بصورة أكبر فى الاقتصاد .

- وأضاف البنك أن الصادرات لا تزال أقل من صادرات الدول المنافسة حتى بعد أن خفضت مصر قيمة عملتها بنحو النصف،وأدى الافتقار إلى الوصول إلى المدخلات والتكنولوجيا والمواد اللوجيستية المستوردة إلى منع الصناعة المحلية من الانتقال إلى أنشطة تصنيع أكثر تعقيدا أو اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة خارج قطاع النفط والغاز، وأضاف أن على الرغم من نمو السوق المحلية في مصر وقربها من الأسواق الدولية، لم تجتذب مصر بعد تدفقات قوية من الاستثمار الأجنبي المباشر وحيث تمنع مثل هذه العقبات الشركات الخاصة من استيعاب موجات الوافدين الجدد إلى سوق العمل ،وأشار البنك أن "ما يقدر بنحو 800 ألف خريج يدخلون سوق العمل كل عام، إلا أن معدل التوظيف بين الأشخاص في سن العمل انخفض من 44.2 بالمئة إلى 38.9 بالمئة بين عامي 2010 و2019".

- وأوصى البنك الدولي مصر بتشكيل لجنة رفيعة المستوى تضم ممثلين من القطاعين العام والخاص لدفع الإصلاح التنظيمي وأن هناك حاجة إلى توفير المزيد من المعلومات المالية والتشغيلية عن مؤسسات الدولة للسماح للمستثمرين من القطاع الخاص باتخاذ القرارات، كما يجب الحد من قدرة الأنشطة غير التجارية لمؤسسات الدولة على تغطية تكاليف أذرعها التجارية، وأضاف أيضاً إنه يجب تبسيط الإجراءات الجمركية وخفض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية إلى 40 % .

- **"جي بي مورغان"، توقعات بتعافي الاقتصاد العالمي لكنها محفوفة بمخاطر[5].**

- أشارت وكالة "جي بي مورغان" إلى أنَّ الاقتصاد العالمي سيستمر في التعافي، وبدأت عملية الشفاء بالفعل في بعض القطاعات، بما في ذلك الإسكان والتكنولوجيا، وأما بالنسبة لأسواق رأس المال، فقد شهدت الكثير من الاضطرابات متأثرةً بالجائحة العالمية، إذ عانت من أكبر انخفاض لها على الإطلاق وتمَّ اتخاذ إجراءات غير مسبوقة من البنوك المركزية حتى تتلقى الشركات التمويل اللازم، والدعم المالي الذي عوَّض دخل العمال العاطلين عن العمل.

- وأوضح محللو "جي بي مورغان" أنَّ هناك خمس قوى كبيرة يمكنها تشكيل الانتعاش الاقتصادي العالمي، وعائدات الأصول عام 2021، وهي: الفيروس، السياسة، التضخم، الأسهم، الدولار.

---

[4] https://www.cnbcarabia.com/news/view/76791/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B0%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%AF-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5.html

[5] https://www.asharqbusiness.com/article/2638/%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B1%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%83%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D9%81%D9%88%D9%81%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1

- وأوضحو أن بالنسبة للفيروس، فعلى الرغم من أنَّ كورونا لا يزال يمثل خطراً مهماً، لكن من المتوقع أن يتضاءل تأثيره على الاستثمار خلال 2021، ولا يعتقد "جي بي مورغان" أنَّ اللقاح قد يكون شرطاً أساسياً للناتج الاقتصادي لتجاوز مستويات ما قبل الجائحة في قطاعات ومناطق معينة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

- وأشاروا أن بالنسبة للسياسات المتبعة، فيتساءل محللو "جي بي مورغان" عن الحكومات التي ستستمر في تقديم الدعم لشعوبها بعد الجائحة، وتقديم الدعم للشركات المتضررة أيضاً؟ كما أضافوا أنَّ موقف السياسات العالمية داعمٌ للأصول ذات المخاطر، لكنَّ الاختلافات في دعم السياسات ستقود إلى نتائج نسبية. فمن المرجَّح أن يجد المستثمرون فرصةً للاستثمار في الأسهم الأمريكية والآسيوية، والسندات ذات العائد المرتفع، والشركات المعروضة للاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

- وأوضح محللو المؤسسة أن يميل الدولار الأمريكي إلى التقلب على مدى عدة سنوات مقبلة، و أنَّه من المحتمل أن يستمر في التراجع والضعف، ولكن بشكل متواضع بالمقارنة مع المستويات الحالية. فمن المرجَّح أن يقوم المستثمرون بتحويل الأموال من الملاذ الآمن في الولايات المتحدة إلى فرص ذات عائد أعلى في أماكن أخرى، مع استمرار التعافي العالمي، مضيفين أنَّه يجب على المستثمرين أن يكونوا على دراية بانكشاف العملات، وأن يأخذوا بعين الاعتبار المستفيدين من انخفاض الدولار مثل الأسواق الناشئة.

- وأضافوا أن على الرغم من أنَّ مؤسسة "جي بي مورغان" ترجح أن تستمر عملية التعافي العالمي، وتحقيق الأسهم العالمية ارتفاعات جديدة في عام 2021، إلا أنَّ هناك بعض المخاطر الأساسية، فبالنسبة للأسواق، فإنَّ المخاطر الأساسية التي يراها محللو "جي بي مورغان" تتمثل في الخوف من العودة المبكرة إلى سياسات التقشف، وحرب التكنولوجيا بين الولايات المتحدة والصين، وبعض بؤر التوتر الجيوسياسية،إنَّ عدم اليقين يجعل المستثمرين متوترين، لكنَّ الحل الأمثل هنا، هو إيجاد خطة واضحة لتوجيه الاستثمارات، إذ يركز "جي بي مورغان" على ثلاثة محاور أساسية هي: التعامل مع التقلبات المتوقعة، وإيجاد العائد، والاستفادة من الفرص في الاتجاهات الكبرى للتحول الرقمي والابتكار في قطاع الرعاية الصحية، والاستدامة. كما أضافوا أنَّهم يرون ضرورة أن تظلَّ السياسة النقدية والمالية داعمةً للمستقبل المنظور، وهذا من شأنه أن يشجع الاستثمار والإنفاق، وأن يحافظ على الانتعاش. ولهذا السبب هم متفائلون حول الاستثمارات على الرغم من المخاطر. مضيفين أنَّه على الرغم من أنَّ نوبات دورية من التقلبات ستكون في السوق؛ إلا أنَّ المحافظ المتوازية يمكن أن ترتفع عام 2021 مدفوعة بالأسهم.

✓ **<u>أفضل أفكار الاستثمار في 2021:</u>**

- يرى المحللون في "جي بي مورغان" أنَّه بالإضافة إلى أهمية التحليل الدقيق، يتمُّ البحث باستمرار عن فرص داخل الأسواق للمستثمرين لتحقيق عوائد مقنعة على المدى القريب. وتعدُّ الاستفادة من الانتعاش العالمي المرتقب أفضل الأفكار التجارية لعام 2021؛ لأنَّهم يرون فرصة ذهبية في أسهم الأسواق الناشئة، والدخل الثابت.

- ثانياً، التركيز على الأصول الحقيقية، إذ يعتقد محللو "جي بي مورغان" أنَّ البنوك المركزية ستنجح في احتواء معدلات التضخم المرتفعة حتى لو استغرق الأمر وقتاً طويلاً. لذلك، يجب على المستثمرين البحث عن الأصول التي تعمل بشكل جيد، عندما يرتفع التضخم من مستويات منخفضة. ويمكن أن تكون هناك فرص للاستثمار في الأسهم والسلع.

- ثالثاً، الوضع في الاعتبار مسألة الرافعة المالية، وذلك لأنَّ البنوك المركزية تريد أن تعزز الاقتراض، ويعتقدون أنَّ الاستثمار في الطبقة العليا من سوق الولايات المتحدة الأمريكية ذات العائد المرتفع، واختيار سندات الشركات عالية الجودة في الأسواق الناشئة ذات الرافعة المالية المتواضعة، يمكن أن يعزز العوائد مع الحفاظ على جودة الائتمان.

- رابعاً، يجب التنويع الحكيم لسلة العملات، إذ يتوقع "جي بي مورغان" ضعف الدولار الأمريكي بشكل طفيف مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي. لذلك يجب على المستثمرين التفكير في تنويع محافظهم الاستثمارية لاكتساب التعرض للأصول المقوَّمة بعملات أخرى.

خامساً، البحث عن الفرص، إذ يمكن أن توفِّر الأسواق الناشئة والأسواق الكبيرة فرصة لتحقيق عوائد ضخمة.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة تتصدر المشروعات القومية فى الكهرباء بتكلفة 7.5 مليار جنيه بـ2020/19.[6]**

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن تصدرت محافظة القاهرة حجم المشروعات القومية التى يتم تنفيذها فى قطاع الكهرباء بتكلفة 7.5 مليار جنيه لتنفيذ 60 مشروعا، وإنه تم الانتهاء من تنفيذ 416 مشروعا فى قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، بتكلفة كلية استثمارية تقدر بنحو 95.6 مليار جنيه، منها 194 مشروعًا بنهاية العام المالى (2020/19)، بتكلفة 33.6 مليار جنيه، وجاءت محافظة أسوان فى المرتبة الثانية فى تنفيذ المشروعات بعدد 36 مشروعًا، بتكلفة 3.7 مليار جنيه، وأسيوط ب 23 مشروعًا، بتكلفة 9.2 مليار جنيه، ومحافظة البحر الأحمر بـ22 مشروعًا، بتكلفة 9.1 مليار جنيه.

- وأوضحت إنه قد استحوذ الصعيد والمحافظات الحدودية على 37% من عدد المشروعات المنتهية فى قطاع الكهرباء خلال العامين الماضيين، بتكلفة كلية استثمارية تقدر بنحو 33.8 مليار جنيه، موضحة أنه تم تنفيذ 118 مشروعا بمحافظات الصعيد بتكلفة بلغت نحو 19 مليار جنيه، إلى جانب تنفيذ 35 مشروعا بالمحافظات الحدودية بتكلفة بلغت 14.8 مليار جنيه، وتم الانتهاء من تنفيذ 21 مشروعًا بمحافظة الإسكندرية، بتكلفة 1.4 مليار جنيه، البحيرة 16 مشروعًا، بتكلفة 3.5 مليار جنيه، الجيزة 13 مشروعًا، بتكلفة 8.1 مليار جنيه، سوهاج 13 مشروعًا، بتكلفة حوالى 4 مليارات جنيه، دمياط 10 مشروعات، بتكلفة 4.2 مليار جنيه، وبنى سويف 9 مشروعات، بتكلفة 1.6 مليار جنيه، مطروح 6 مشروعات، بتكلفة 4.8 مليار جنيه، فضلًا عن الانتهاء من 34 مشروعًا مشتركًا بين أكثر من محافظة، بتكلفة 33.4 مليار جنيه

- **البنك المركزى المصري، في عام الجائحة ٧٠٠ مليار جنيه لدعم الاقتصاد، وتحركات حثيثة نحو الرقمنة[7].**

- أشار البنك المصرى المصرى أن كان عام ٢٠٢٠ استثنائيا مع انتشار فيروس كورونا الذي ضرب العديد من القطاعات الاقتصادية التى تجلب العملات الأجنبية كالسياحة والطيران، وتأثر قناة السويس بتوقف للتجارة العالمية.

- واتخذ البنك المركزى حزمة من الإجراءات أعطت لاقتصاد المصري حصانة أمام التأثر العنيف بالجائحة، وحالت دون هبوط الاحتياطي النقدى أو اختلال ميزان المدفوعات بعنف، وبلغ إجمالي مبادرات البنك المركزي نحو 700 مليار جنيه، استهدفت دعم غالبية قطاعات الاقتصاد المصري، سواء الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو العقارات أو المقاولات والمشروعات الصغيرة حتى والمتوسطة متناهية الصغر والتجارة و القطاع الخاص و الأفراد.

- وأشار البنك المركزى إلى إنه قد أتخذ اعتبارا من منتصف مارس 2020 العديد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الاستباقية لمواجهة التداعيات التي كانت في ذلك الوقت محتملة لفيروس كورونا المستجد بهدف دعم ومساندة كافة قطاعات النشاط الاقتصادي وتقديم الدعم لأكبر عدد من العملاء سواء أفراد أو شركات، وكان أول القرارات القوية من قبل البنك المركزي لدعم الانشطة الاقتصادية وتخفيف الاعباء التمويلية عليها خاصة القطاع الخاص وأيضا الموازنة العامة للدولة، خفض الفائدة بنسبة 3% دفعة واحدة ولأول مرة في التاريخ، أعقبها خفضين أخرين بنسبة 1% ، كما قرر المركزي توسيع قاعدة المستفيدين من مبادرة القطاع الخاص الصناعي بإضافة الشركات العاملة في المجال الزراعي والإنتاج والتصنيع بما يشمل محطات تصدير وتعبئة السلع الزراعية والثلاجات وغيرها والثروة السمكية والداجنة والحيوانية وكذا قطاع المقاولات، والسماح لكافة الشركات التي تقع في نطاق هذه المبادرة التي يزيد حجم أعمالها أو إيراداتها السنوية عن مليار جنيه للاستفادة من المبادرة.

- وأوضح إنه تم إدراج الشركات المتوسطة حديثة التأسيس للمبادرة استنادا لرأسمالها المدفوع لحين توافر القوائم المالية لها، وأيضا الشركات والمنشآت الصغيرة التابعة لكيانات ومؤسسات كبرى ، وبذلك يستفيد من تلك المبادرة الشركات التي يبلغ حجم اعمالها / إيراداتها سنويا 50 مليون جنيه فأكثر، وأن تشمل هذه المبادرة منح تسهيلات ائتمانية لسداد رواتب وأجور العاملين بالإضافة الى سداد مصروفات الكهرباء والغاز والسولار.

- وعدل البنك المركزي المصري سعر العائد على مبادرات الصناعة والزراعة والمقاولات ليصبح 8% (متناقص) بدلا من 10%، بهدف دعم الانشطة الاقتصادية، كما عدل القواعد المنظمة لتسجيل الائتمان فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين في السداد وأسس التعامل مع هؤلاء العملاء حتى يمكنهم إعادة مزاولة أنشطتهم مرة أخرى والاستفادة من المبادرات المشار اليها حال قيامهم بالسداد وفقاً للشروط المقررة.

- وأشار إلى إنه وفى إطار الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لدعم الشركات، قام بتوسيع نطاق نشاط شركة

---

[6] https://www.youm7.com/story/2020/12/26/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-7-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1/5130146

[7] http://gate.ahram.org.eg/News/2550034.aspx

ضمان مخاطر الائتمان ليشمل ضمان الشركات الكبرى؛ بالإضافة إلى ضمان الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث أصدر البنك المركزي المصري تعهدات لشركة ضمان مخاطر الائتمان كمظلة لضمان أرصدة الضمانات الصادرة منها لصالح البنوك لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل كافة أنواع التسهيلات المدرجة في مبادرات قطاعات الصناعة والزراعة والمقاولات والسياحة.

- وأوضح إنه بتاريخ 23 مارس 2020 تم إضافة بند لمبادرة السياحة يسمح بإمكانية منح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح لا تزيد عن 6 أشهر تبدأ من تاريخ المنح يتم خلالها رسملة العوائد، وذلك لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين واعمال الصيانة وذلك لبعض الأنشطة بقطاع السياحة ، وبتاريخ 29 نوفمبر 2020 تم تعديل فترة السماح لتنتهي في 31 ديسمبر 2021 يتم خلالها رسملة العوائد على أن يستحق سداد أول قسط في يناير 2022 (بغض النظر عن تاريخ المنح) وذلك في إطار مبادرة إحلال وتجديد الفنادق بسعر عائد 8% متناقص، وتم تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات (الشركات الكبرى والشركات المتوسطة والصغيرة) لمدة ستة أشهر اعتبارا من 16 مارس 2020، وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأجيل في السداد، وقد تم رسملة العائد المحتسب خلال فترة التأجيل، وأن يتم السداد بما يتناسب مع قدرة العملاء على السداد، وكان هدف البنك المركزي من ذلك ان تمكن العملاء من الاستمرار في مزاولة أعمالهم.

- وأضاف البنك المركزى إنه تم إتخاذ العديد من القرارات والاجراءات لدعم الشمول المالي وتيسير الحصول على الخدمات المصرفية حيث وجه كافة بنوك القطاع المصرفي بتنفيذها، منها إتاحة البنوك بشكل فوري الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الاسواق، وسمح البنك المركزي للبنوك بإستثناء العمليات الاستيرادية لأغراض التجارة من الغطاء النقدي بواقع 100% مع مراعاة الدراسة الائتمانية التي يجريها كل بنك، كما تم إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات، ومتابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها، كما تم وضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية، وتخفيفاًعلى البنوك في إطار جهودها لدعم الاقتصاد في مواجهة كورونا ، سمح البنك المركزي للبنوك بإصدار قوائم مالية ربع سنوية مختصرة وفقا لمعيار المحاسبة المصري على أن يتم الالتزام بإصدار قوائم مالية كاملة عند اعداد القوائم المالية السنوية، وذلك تيسيرا على البنوك ومراجعي الحسابات القائمين بمراجعة الحسابات في ظل جائحة كورونا .

- وأضاف إنه في إطار تحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية عند إجراء العمليات المصرفية للحد من انتشار الفيروس، فقد اتخذ البنك المركزي العديد من القرارات والاجراءات منها ما هو فيما يخص خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول والبطاقات المصرفية حيث تم تعديل الحدود القصوى لكل من حسابات الهاتف المحمول ووحدات النقود الالكترونية المصدرة لكل بنك، ويتم استمرار الغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل من حسابات الهاتف المحمول، وإصدار البطاقات المدفوعة مقدماً مجانا لمدة ستة أشهر والتي تم مدها حتى 31 ديسمبر 2020، وكذا تبسيط إجراءات فتح الحسابات للعملاء مع الالتزام بكافة إجراءات العناية الواجبة الصادرة من وحدة مكافحة غسل الأموال .

- وأعفى البنك المركزي التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها للحد من التعاملات النقدية لما تحمله من خطورة على الصحة في الوقت الراهن وذلك لمدة ثلاث شهور، وقد تم مد هذا الاعفاء ليستمر حتى 31 ديسمبر 2020، كما ألزم البنوك بإصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين مجانا لمدة ستة أشهر على ان تكون تلك البطاقات لا تلامسيه حال بدء البنك في اصدار هذا النوع من البطاقات، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الالكترونية لمدة ستة أشهر، وقد تم مد القرار حتى 31 ديسمبر 2020.

- وأطلق البنك المركزي مبادرة للسداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط قنوات القبول الإلكتروني عن طريق نشر وتنشيط نقاط البيع الإلكترونية (POS) ويستفيد من هذه المبادرة الشركات والتجار الذين ليس لديهم حالياً نقاط بيع إلكترونية أو رمز الاستجابة السريع في كافة محافظات الجمهورية ، وقرر المركزي تحمل تكاليف نشر 100 ألف نقطة بيع إلكترونية قبل ان يرفعها إلى 300 ألف نقطة لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات،أما فيما يخص رمز الاستجابة السريع فيستهدف البنك المركزي المصري نشر عدد ٢٠٠ الف رمز استجابة سريع لدى التجار والشركات.

- **البنك المركزى المصرى، اختبارات الضغط أظهرت أن القطاع المالى سيصمد أمام الموجة الثانية من كورونا[8].**

- أشار البنك المركزى المصرى إلى إن اختبارات الضغط التى أجراها للقطاع المصرفى لتحديد مدى تأثره فى حال حدثت موجة ثانية من فيروس كورونا أن أظهرت أن القطاع سيكون قادرا على استيعاب الخسائر الناتجة عن تلك الموجة، وأضاف أن اختبارات الضغوط أجريت على أكبر 15 بنك تمثل 84.2% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وأظهرت النتائج استمرار معدل كفاية رأس المال عند مستوي أعلى من الحد الأدنى المقرر وفقاً لتعليمات بازل والبالغ 10.5%، وكذلك الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزي والبالغ 12.5%، كما استمرت

[8] https://alborsaanews.com/2020/12/29/1409773

نسب سيولة القطاع المصرفي عند مستوي أعلي من الحدود الرقابية المقررة وذلك لتمتع البنوك بقدر كافي من الأصول السائلة.

- وأظهرت نتائج اختبارات الضغوط متانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي ومدى قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة سواء من تداعيات جائحة كورونا الراهنة أو في حالة الأزمات غير المتوقعة، وقد استهدف تطبيق تلك الاختبارات تقدير الخسائر المحتملة في ضوء المخاطر المترتبة على جائحة كورونا، وتقدير مدي تأثر الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية للشركات والمؤسسات بالمخاطر الناشئة عن الإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الفيروس.

✓ **اختبارات الضغط:**

- أشار البنك المركزى أن تتعدد أنواع ومنهجيات اختبارات الضغوط الخاصة بالقطاع المصرفي، فهناك اختبارات تحليل الحساسية الذي يعتمد على تقييم تأثير أحداث اقتصادية أومالية غير مواتية على متغير واحد مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة عند مستواها، بالإضافة إلى اختبارات تحليل السيناريوهات التي يتم من خلالها تقييم تأثير تلك الأحداث على عدة متغيرات في وقت واحد بناء على مجموعة من الافتراضات، وأضاف أن اختبارات الضغوط المطبقة تشمل بعض أنواع المخاطر الرئيسية مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وذلك على أكبر 15 بنك على مستوى القطاع المصرفي والذي سجل معدل كفاية رأس المال الخاص بها 20.3% مقارنةً ككل، وذلك في يونيو 2020.

✓ **سيناريوهات المخاطر:**

- أشار البنك المركزى إنه قد يترتب على الموجة الثانية من تفشى فيروس كورونا تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2020/ 2021، لكن مع استمراره في تحقيق معدل نمو موجب بفضل تنوع أنشطة الاقتصاد المصري، وأضاف أن هذا التباطؤ يرجع إلى عدة عوامل، منها انخفاض الاستهلاك والاستثمار المحلي، وتوقف قطاع السياحة، وتباطؤ قطاعي النقل والتجارة بالإضافة إلى تأثر قطاع الصناعات التحويلية- والذي يعتمد على مدخلات مستوردة- نتيجة تعطيل سلاسل الإنتاج العالمية، وكذلك الصناعات التي تعتمد على تصدير نسبة كبيرة من إنتاجها نتيجة انخفاض الطلب العالمي على المدى القصير، بالإضافة إلى تأثر القطاعات كثيفة العمالة نتيجة للتدابير الاحترازية فيما يخص تخفيض عدد العمالة وساعات العمل.

- وأضاف إنه قد يرتفع عجز الموازنة العامة مؤقتًا خلال العام المالي 2020/ 2021، وهو ما يرجع إلى الإجراءات الحكومية لاحتواء تداعيات الجائحة من خلال زيادة مستويات الإنفاق العام الموجّه لدعم القطاعات الصحية، بالإضافة إلى توجيه المزيد من الإنفاق للحد من تأثير الجائحة على القطاعات والفئات المتضررة، بما ينتج عنه أيضًا ارتفاع مؤقت في نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام.

- وأشارأن على مستوى القطاع الخارجي، قد يؤدي تراجع نمو الاقتصاد العالمي مع انخفاض أسعار النفط العالمية، إلى انخفاض الصادرات وخاصة البترولية، وكذلك تحويلات العاملين بالخارج، هذا إلى جانب التأثير السلبي لإيرادات قناة السويس والسياحة نتيجة تباطؤ حركتي التجارة والسياحة العالميتين، بالإضافة إلى خروج رءوس الأموال الأجنبية من الأسواق الناشئة ومن بينها مصر، الأمر الذي يؤثر سلبًا على مصادر النقد الأجنبي،ومن ثم ارتفاع نسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور وضع الميزان المالي، بميزان المدفوعات، مما قد يؤدي إلى ضغط على قيمة العملة المحلية، ومن ثم احتمالية خلق ضغوط تضخمية، مما يستدعي الاتجاه نحو تبنّي سياسة نقدية تقييدية من خلال رفع أسعار العائد والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام.

- وأوضح البنك المركزي أن تلك التطورات قد تؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة على سداد مديونياتها، وذلك لارتفاع العجز المالي للحكومة وزيادة نسب الاحتياجات التمويلية، وخدمة الدين، الأمر الذي قد يترتب عليه ارتفاع أسعار مبادلة مخاطر الائتمان وخفض التصنيف الائتماني للدولة.

✓ **نتائج الاختبارات:**

- أظهرت نتائج الاختبار تعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض من مخاطر الائتمان لتوظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية وفقاً للسيناريوهين الأساسي عند تطبيق وزن مخاطر 9% على الأورق المالية الحكومية بالعملة المحلية واحتفاظ الدولة بتصنيفها الائتمانى. والسيناريو الأكثر حدة عند وزن مخاطر 15% مع تخفيض تصنيف مصر الائتمانى لدرجتين، كما أظهرت الاختبارات مخاطر منخفضة من محفظة الائتمان للشركات، فى السيناريو الأساسي والسيناريو الأكثر حدة.

- أوضح البنك المركزي أن الأوراق المالية الحكومية تمثل نحو 33% من أصول القطاع المصرفي في العام المالي 2019/2018 ،وارتفعت إلى 39% في يونيو 2020 الأمر الذي يرجع إلى اعتبارها أصول آمنة وخالية من المخاطر مقارنةً بالأصول المالية الأخري، وذلك نظرًا لقدرة الحكومة على توفير احتياجاتها من خدمة الدين.

- وأشار البنك المركزى إنه تم تقديم مقترحات من قبل ("لجنة بازل" وهي لجنة لمراجعة المعاملة التفضيلية للألوراق المالية الحكومية من الناحية الرقابية وهي مكونة من هيئات الرقابة المصرفية التي أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر)، وذلك للحد من تأثير تبعات اختلال الأداء المالي الحكومي على أداء

القطاع المصرفي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وكذلك أزمة الديون السيادية في أوروبا، وتتضمن تلك الاقتراحات تطبيق أوزان مخاطر من 7% إلى 9% للجهات السيادية ذات التقييم الائتمانى أقل من bbb- وتحديد وزن مخاطر اضافى وفقا لتركز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية إلى الشريحة الأولى من رأس المال، وكذلك تحديد نسب خصم لدرجة السيولة الخاصة بتلك الأوراق.

- **برنامج الأغذية العالمى يطلق مشروعاً لزيادة إنتاجية 100 ألف مزارع بقرى الصعيد[9] .**

- أطلق برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر مشروعاً لزيادة انتاجية صغار المزارعين ورفع مستوى معيشتهم اقتصادياً واجتماعياً من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من الأراضي والمياه، وتمكين المرأة وتثقيفها مالياً بقرى الصعيد، وفي هذا الإطار تم الاتفاق مع كلٍ من البنك الأهلي المصري وبنك مصر على توفير مبلغ 50 مليون جنيه لتنفيذ المشروع في 40 قرية بالصعيد يستهدفها برنامج الأغذية العالمي لتعزيز منظومة التنمية الشاملة من خلال دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- وأشار البنك المركزى إلى إن ذلك يأتى تحت رعايته، ويستفيد من المشروع حوالي 100 ألف مواطن من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة بمحافظات الأقصر وأسوان وقنا وسوهاج وأسيوط، ويحقق منافع مشتركة منها توحيد حيازة الأراضي الزراعية، الى جانب تمكين المرأة بالصعيد اقتصادياً عن طريق جلسات توعية وتثقيفية لتيسير حصولهن على التمويل في مجالات التربية الحيوانية وأنشطة التصنيع الزراعي، بما يدعم استقلاليتهم ويُعزز دورهن في اتخاذ القرارات السليمة بشأن نفقات الأسرة، ويأتي المشروع ضمن جهود البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي وتحقيق المستهدف من استراتيجية مصر 2030 في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالقطاع الزراعي، بما ينعكس بشكل إيجابي على معدلات الإنتاج ونمو الاقتصاد القومي.

- **وزارة المالية، إعفاء المنشآت السياحية والفندقية من سداد الضريبة العقارية لمدة 4 أشهر[10].**

- أشار الدكتور /محمد معيط، وزير المالية، إلى إن مجلس الوزراء وافق على إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية، من سداد الضريبة العقارية ، اعتبارًا من أول يناير حتى نهاية أبريل المقبل، وأشار وزير المالية إلى أن هناك استعدادًا للتقدم لمجلس النواب بأى تعديلات تشريعية على ضوء مقترحات أصحاب المنشآت الفندقية والسياحية لتخفيف الأعباء عنهم، وسيتم تشكيل لجنة مشتركة من مصلحة الضرائب، والاتحاد العام للغرف السياحية تتولى تحت إشرافه المباشر بحث كل المشاكل التى تواجه القطاع السياحى واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

- وأشار إلى أن وزارة المالية أصدرت «ضمانة» للبنك المركزي بثلاثة مليارات جنيه، لصالح البنوك الوطنية لإقراض المنشآت السياحية والفندقية بسعر فائدة 5٪ سنويًا، على ثلاث سنوات بفترة سماح عام بدون أي ضمانات، بحيث يتم سداد القرض على أقساط شهرية لتوزيع العبء على مدار عامين، و جدد الدكتور /محمد معيط تأكيده على مواصلة التنسيق مع البنك المركزي، والبنوك لتسهيل إقراض المنشآت السياحية والفندقية بفائدة ٥٪ سنويًا بـ «ضمانة» من وزارة المالية.

- **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 28.8% انخفاضاً بعجز الميزان التجارى خلال أكتوبر الماضى[11].**

- أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع قيمة العجز فى الميزان التجارى ليبلغ 2.9 مليار دولار خلال أكتوبر الماضي مقابل4.1 مليار دولار الشهر ذاته من العام 2019 بنسبة انخفاض 28.8%.

- وأشار الجهاز المركزى إلى تراجع قيمة الصادرات بنسبة 13.1% لتبلغ 2.2 مليار دولار خلال شهر أكتوبر 2020 مقابل 2.5 مليار دولار الشهر ذاته من العام السابق، لانخفاض قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (ملابس جاهزة نسبة 6.6%، منتجات البترول بنسبة 27.3%، بترول خام بنسبة 34.3%، اسمدة بنسبة 16.4%)، بينما إرتفعت قيمة صادرات بعض السلع خلال الفترة المذكورة وأهمها (عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة 2.1%، سجاد وكليم بنسبة 3.5%، أثاث بنسبة 33.5%).

- وأشار إلى تراجع قيمة الواردات بنسبة 22.8% حيث بلغت 5.1 مليار دولار خلال شهر أكتوبر 2020

---

[9] https://alborsaanews.com/2020/12/24/1408575

[10] https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a5%d8%b9%d9%81%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b4%d8%a2%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%86/

[11] https://alborsaanews.com/2020/12/28/1409281

مقابل 6.6 مليار دولار الشهر ذاته من العام الماضي ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها: (منتجات بترول بنسبة 32.8%، البترول الخام بنسبة 20.7%، ادوية ومحضرات صيدلة بنسبة 0.3%، مواد أولية من حديد أو صلب بنسبة 32.0%)، بينما ارتفعت قيمة واردات بعض السلع خلال الفترة المذكورة مقابل مثيلتها خلال فترة المقارنة وأهـمها : (قمح بنسبــة 27.1%، سيارات ركوب بنسبة 6.2%، نحاس ومصنوعاته بنسبة 22.6%).

- **وزارة التضامن الأجتماعى، منظور جديد لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد[12] .**

- أشارت وزراة التضامن الأجتماعى إلى جهودها خلال عام 2020 مشيرة إلى أن ملف الحماية الاجتماعية من الملفات التي توليها وزارة التضامن الاجتماعي أهمية قصوى، لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد، وتشمل الحماية الاجتماعية مجموعة التدابير الحمائية التي تتبناها الوزارة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للأسر التي تعاني من الفقر والبطالة ومحدودية الدخل والظروف الاقتصادية غير المتوقعة والكوارث الطبيعية أو الحوادث، لضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر الإقتصادية وتحقيق الإستقرار المجتمعي، و يأتي ذلك بالإضافة إلى التدابير التأمينية التي تتبناها الوزارة لتحسين وضع أصحاب التأمينات الإجتماعية والمعاشات والتي يستفيد منها شريحة المتقاعدين مقابل الإشتراكات التي تم سدادها أثناء فترة خدمتهم، وذلك لحمايتهم وتأمينهم إجتماعياً وإقتصادياً ولدعم النمو الاقتصادي بوجه عام.

✓ **الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة:**

- أشارت وزارة التضامن الأجتماعى إلى إنه تم إطلاق برنامج "تكافل وكرامة" في مارس 2015 ضمن تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وشمول الأسر الفقيرة وذوي الإعاقة والمسنين والأيتام تحت مظلة شبكات الأمان الاجتماعي، وذلك في قاعدة بيانات مُميكنة، وتوضح البيانات تحديث مؤشرات تسجيل الأسر المستفيدة وصرف الدعم النقدي من بداية البرنامج حتي صرفية نوفمبر 2020، حيث توسع البرنامج في جميع أنحاء الجمهورية ليشمل 27 محافظة و345 مركز و5630 قرية، وتحتوي قاعدة البيانات على عدد 8,483,409 أسرة بما يشمل 30,985,572 فرد بما يشمل تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي ووصل عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة عدد 3,413,006 أسرة منهم 63.7% ببرنامج تكافل و36.3% ببرنامج كرامة بما يشمل 15 مليون فرد.

- وأضافت إنه قد زادت الموازنة المخصصة للبرنامج من 147 مليون جنيه في أول إطلاق البرنامج في الموازنة لعام 2014- 2015 إلى 17.5 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2018-2019، بينما بلغت موازنة العام المالي 2019-2020 قيمة 18.5 مليار جنيه مصري، كما بلغت قيمة الدعم النقدي التي تم تحويلها للأسر المستفيدة مبلغ 55,483,376,005 جنيه مصري حتى نوفمبر2020، وتم ميكنة كافة تطبيقات الدعم النقدي ويجري تحديثها بشكل دوري شامل لتشمل تسجيل استمارات التقديم والتحقق من صحة البيانات بالربط مع الجهات الخارجية شريكة التنفيذ وتطبيق إحتساب درجة الفقر والدفع الالكتروني لمستفيدي الدعم النقدي وتلقي ومعالجة التظلمات وإدارة حالة المستفيدين، وتطبيق المشروطية التعليمية والصحية (بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، والأزهر الشريف، ووزارة الصحة والسكان ووزارة الدفاع)، كما تم ربط بيانات تكافل وكرامة بالضمان الإجتماعي والتأمينات والمعاشات الاجتماعية وقواعد البيانات الموحدة لدي هيئة الرقابة الإدارية ووزارات التربية والتعليم والتعليم الفني، والتخطيط والتنمية الإقتصادية، والأزهر الشريف.

✓ **برنامج الدعم النقدي غير المشروط الضمان الاجتماعي:**

- وأشارت الوزارة إلى إنها تقدم مساعدات شهرية ضمانية لحوالي 399 ألف أسرة، وتبلغ موازنة الضمان الاجتماعي حوالي 6.5 مليار جنيه للعام المالي 2021/2020 ومن الجدير بالذكر أن المساعدات الشهرية الضمانية دعم نقدي غير مشروط، يتم تكاملها مع برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة". ويتم حالياً مراجعة قانون الضمان بعد دمج جميع أنواع الدعم النقدي ووضع معايير جديدة للقبول والإقصاء والتي تقرها لجنة تنقية بيانات الضمان التي تم تشكيلها بقرار وزاري تم صدوره في يونيه 2017 .

- وأشارت الوزارة إنه وفي إطار تدقيق البيانات وترشيد الموارد الحكومية والحرص على وصول الدعم لمستحقيه، تقوم الوزارة بعمليات مراجعة جميع الأسر التي تحصل علي مساعدات شهرية ضمانية ميدانياً، وإعادة البحث الاجتماعي لها بنفس المنهجية التي يقوم عليها برنامج "تكافل وكرامة" وهو منهج قياسات الفقر متعدد الأبعاد، وباستخدام نفس الأدوات البحثية حتى يتم التعامل مع كافة الفئات المتقدمة للحصول على الدعم في إطار الحرص على مبادئ الإنصاف والعدالة والترشيد، ويبلغ عدد المستفيدين من المساعدات الضمانية منذ بداية العام الحالي 398496 أسرة بقيمة ما يزيد عن 2.8 مليار و479 ألف و915 جنيه، كما بلغ عدد المستفيدين من معاشات الطفل 46599 أسرة بقيمة إجمالية 45.7 مليون جنيه، في حين يبلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاستثنائية 46078 أسرة بقيمة دعم 8.6 مليون جنيه.

✓ **الإغاثة والنكبات:**

[12] https://almalnews.com/%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b6%d8%a7%d9%85%d9%86-%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%88%d8%b1-%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af-%d9%84%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%ac%d9%87%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%82/

- أوضحت وزارة التضامن إلى إنه قد وصل عدد المستفيدين من تعويضات الإغاثة والنكبات خلال الفترة من 2020/1/1 حتى تاريخه (13024) أسرة بتكلفة إجمالية تراكمية قدرها 58,653,842 جنيه ، كما بلغ إجمالى المنصرف للمساعدات الإستثنائية بشمال سيناء مبلغ وقدره 51 مليون جنيه خلال الفترة من 2020/1/1 حتى تاريخه.

✓ **توفير سكن للأسر الأولى بالرعاية:**

- أشارت إلى أن تقوم الوزارة بتنفيذ مشروع "إسكان الأسر الأولى بالرعاية" للمساهمة في توفير وحدات سكنية بالمدن الجديدة والتي يوجد بها مناطق صناعية لإتاحة فرص عمل بالمصانع لأفراد الأسرة، حرصا على توفير سكن آمن للأسر الأولى بالرعاية، حيث تمتلك الوزارة عدد (539) وحدة سكنية دفترياً ونقلاً من وزارة الإسكان في 9 مدن جديدة، على أن تكون هذه الوحدات حق انتفاع بتعاقد لمدة عام واحد قابل للتجديد في حالة استمرار توافر شروط الاستحقاق وسداد الالتزامات المطلوبة من رب الأسرة وبشرط إقامته الدائمة بالشقة مع أسرته، وتقوم الوزارة بإجراء البحث الإجتماعى الميدانى لجميع المتقدمين المنطبق عليهم الشروط العامة وتساهم في تحديد المستحقين من عدمه وفقاً لشروط ومعايير إختيار الأسر الأولى بالرعاية للحصول على وحدة سكنية، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من الوحدات السكنية حتى تاريخه (446) وحدة.

✓ **التأمينات الاجتماعية:**

- أوضحت وزارة التضامن إنه تم زيادة المعاشات عام 2020 بنسبة 14% على إجمالى قيمة المعاش بحد أقصى للزيادة 980 جنيه، ويبلغ الحد الأدنى للمعاش اعتبارًا من 2019/7/1 وفقًا لقوانين التأمين الاجتماعي بواقع 900 جنيهًا شهريًا، كما تم تحسين المعاشات بصفه إستثنائية للحالات الاولي بالرعاية للظروف الاجتماعية والمرضية،كما أنه وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء تم صرف معاش شهري لأسر ضحايا الإرهاب.

✓ **العلاوات الخاصة:**

- أشارت الوزارة إلى إنه تم صدور القانون رقم 25 لسنة 2020 بزيادة معاش الأجر المتغير عن العلاوات الخاصة التى تقررت بدءًا من 2006/7/1 ولم تضم إلى الأجر الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2019، كما تم صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1248 لسنة 2020 بشأن قواعد وأحكام ومواعيد صرف زيادة معاش الأجر المتغير عن العلاوات الخاصة التى تقررت بدءًا من 2006/7/1، ولم تضم إلى الأجر الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش، كما تم صرف ما يقرب من 7 مليار جنية التكلفة السنوية لقيمة العلاوات الخاصة المستحقة تطبيقاً لاحكام القانون رقم 25 لسنة 2020 لعدد 2.5 مليون صاحب معاش ومستفيد تقريباً وبإجمالي قيمة متجمد مستحق 28 مليار جنية يتم صرفها على أربع دفعات سنوية لأصحاب الشأن.

- **22 مليارا و800 مليون دولار صادرات مصر خلال الـ11 شهرا الأولى من عام 2020[13] .**

- أكدت الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أن التصدير يمثل أحد أهم أولويات الحكومة والقيادة السياسية باعتباره احد المصادر الرئيسية للاقتصاد القومى وعنصر أساسى فى جلب العملة الصعبة ومن ثم زيادة الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية ، مشيرة إلى أن الوزارة تنفذ خطة لمضاعفة الصادرات السلعية والوصول بها الى 100 مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة ، وذلك من خلال السعى لفتح أسواق تصديرية جديدة أمام المنتج المصرى والنفاذ الى مختلف الأسواق الخارجية وبصفة خاصة للأسواق التى ترتبط مع مصر باتفاقات تفضيلية تتيح الوصول إلى حوالى 2 مليار نسمة.

- وأشارت إلى إنه على الرغم من التحديات الصعبة التى شهدتها حركة التجارة الدولية من جراء انتشار فيروس كورونا عالمياً هذا العام وما استتبعة من غلق مصانع وتوقف موانئ فى معظم دول العالم ، إلا أن ما حققته الصادرات السلعية المصرية يمثل قصة نجاح واستكمال للمؤشرات الايجابية التى حققها الاقتصاد المصرى خلال هذا العام وذلك بشهادة المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها البنك الدولى وصندوق النقد ، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية خلال الـ 11 شهر الاولي من عام 2020 حوالي 22 مليار و800 مليون دولار مقارنة بنحو 23 مليار و364 مليون خلال نفس الفترة من عام 2019 وهو فارق طفيف ومعدل مقبول فى ظل الظروف العالمية، لافتةً إلى انه من المتوقع ان تتخطى حاجز الـ 25 مليار دولار مع ختام عام 2020.

- وأضافت ان الحفاظ على معدلات الصادرات رغم الأزمة يعكس رؤية الوزارة والخطة التي تبنتها لمواجهة الأزمة والتعامل مع تداعيتها من خلال التركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية في التصدير وعلى رأسها الصناعات الطبية والغذائية، لافتةً إلى أن خطة الوزارة تستهدف الارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية وفتح المزيد من الاسواق أمام المنتج المصري الامر الذي يسهم في تحقيق طفرة في معدلات التصدير خلال المرحلة المقبلة.

---

[13] https://www.youm7.com/story/2020/12/30/22-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%88800-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8011-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%A7/5135554

- وأوضحت أن الواردات المصرية شهدت انخفاضاً كبيراً خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر من عام 2020 حيث بلغت نحو 58 مليار و106 مليون دولار مقارنة بنحو 65 مليار و828 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2019، بنسبة انخفاض 12%، مشيرةً إلى أن عجز الميزان التجارى سجل أيضاً إنخفاضاً كبيراً بنسبة 17% مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 حيث سجل نحو 35 مليار و306 مليون دولار مقارنة بنحو 42 مليار و464 مليون دولار بفارق 7 مليار و158 مليون دولار ، وهو الأمر الذى يؤكد نجاح خطة الوزارة فى ترشيد الاستيراد ومنح الفرصة للصناعة الوطنية لاحلال المنتج المصرى محل المنتجات المثيلة المستوردة من خلال التوسع فى برامج تعميق التصنيع المحلى التى تنفذها وزارة التجارة والصناعة .

- وإشارت إلى أن القطاعات التى حققت زيادة فى صادراتها خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر من عام 2020 تضمنت قطاعات قطاع مواد البناء بقيمة 5 مليار و590 مليون دولار، وقطاع الصناعات الطبية بقيمة 488 مليون دولار، وقطاع الصناعات الغذائية بقيمة 3 مليار و155 مليون دولار، لافتةً الي ان أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال هذه الفترة تتضمن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 2 مليار و660 مليون دولار، والمملكة العربية السعودية بقيمة مليار و520 مليون دولار، بالإضافة إلى تركيا بقيمة مليار و424 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليار و385 مليون دولار، وإيطاليا بقيمة مليار و113 مليون دولار.

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.

- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.

- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.

- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:

- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.

- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.

- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.

- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[14]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وشروط حصولها على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر.

- **هيئة الرقابة المالية، 11.52 ألف عميل تمويل متناهي صغر قاموا بصرف تمويلات بقيمة 206.6 مليون جنيه إلكترونيا[15] .**

- أشار الدكتور أحمد حسين، المشرف على الإدارة المركزية للتمويل متناهى الصغر بهيئة الرقابة المالية إن نحو 11.528 ألف عميل تمويل متناهي صغر قاموا بصرف تمويلات بقيمة تصل إلى 206.630 مليون جنيه من خلال نظم المدفوعات الإلكترونية خلال الربع الثالث من 2020، وأضاف أن هناك نحو 132.230 ألف عميل قاموا بسداد نحو 291.053 مليون جنيه عبر المدفوعات الإلكترونية أيضا.

- وأشار إلى أن تمويلات القطاع ارتفعت إلى 17.864 مليار جنيه لنحو 3.131 مليون عميل بنهاية سبتمبر 2020، وقد سجلت تمويلات الشركات نحو 9.739 مليار جنيه لنحو 1.231 مليون عميل بنهاية سبتمبر 2020.

- **3.9 مليون عميل مستفيد بالتمويل متناهى الصغر بـ42.7 مليار جنيه بالربع الثالث 2020[16] .**

- أشارت الأستاذة /منى ذو الفقار رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى إن أرصدة صناعة التمويل متناهي الصغر سجلت 42.7 مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام 2020 بمعدل نمو 7%، كما زادت قاعدة المستفيدين إلى 3.9 مليون عميل بمعدل نمو 0.5%، إذا تمت

---

[14] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[15] https://benokinvest.com/archives/37227

[16] https://www.youm7.com/story/2020/12/30/3-9-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%81%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D8%A8%D9%8042-7/5135307

المقارنة بالنتائج المحققة في نهاية الربع الثاني من نفس العام، وأضافت أن القطاع غير المصرفي (الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية)، أتاح تمويلا لنحو 3.1 مليون عميل بنهاية الربع الثالث من عام 2020 بمعدل نمو 0.9%، بأرصدة تمويلية قائمة وصلت إلى 17.8 مليار جنيه بمعدل نمو3.7%، خلال فترة المقارنة.

- وأشارت إلى أن أرصدة التمويل متناهي الصغر الممنوحة من البنوك (بشكل مباشر حتى 100 ألف جنيه) في نهاية الربع الثالث من عام 2020 نمت بواقع 9.7 % لتصل إلى 24.9 مليار جنيه، كما سجلت قاعدة عملاء القطاع المصرفي 833 ألف عميل منخفضة بنسبة طفيفة بلغت 0.9 % خلال فترة المقارنة.
- وأرجعت الفضل لنمو نشاط التمويل متناهي الصغر إلى جهود مؤسسات الدولة والقرارات السريعة والمرنة التي تم تطبيقها منذ بداية أزمة تفشي الفيروس كوفيد 19، فضلاً عن التزام كيانات التمويل متناهي الصغر بالاجراءات الاحترازية المعلن عنها من الدولة والهيئة العامة للرقابة المالية، مضيفة أن تحركات الدولة لنشر مفهوم الشمول المالي والخطوات الحثيثة لرقمنة الخدمات المالية، يعد طوق نجاة بيئة الأعمال ويصب في نهاية الأمر لصالح الاقتصاد القومي .
- وأكدت الدور المحوري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مساندة الاقتصاد فحسبما أوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تلك المشروعات تستحوذ على (99%) من إجمالي مشروعات القطاع الخاص في مصر، الأمر الذي يعني أنها توظف 75% من إجمالي القوي العاملة، كما أن لتلك المشروعات دوراً هاماً في توظيف المرأة المصرية، حيث تمثل النساء اللائي يمتلكن مشروعات 10% من إجمالي رواد الأعمال، وذلك وفقاً لما جاء في التقرير السنوي لوزارة التعاون الدولي.

▪ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

إنخفض مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية بنسبة -0.21% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 31 ديسمبر 2020 مقارنةً بإنخفاض بنسبة -0.92% في بداية الأسبوع. وأرتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجى إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 0.66%بعد أن كان منخفض بنسبة -1.44% في بداية الأسبوع.

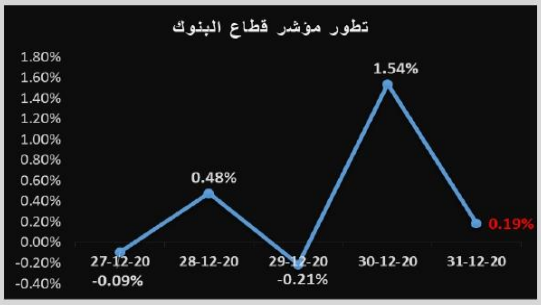

سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 0.19% مقارنةً بإنخفاض بنسبة -0.09% في بداية الأسبوع ، كما إنخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -0.06% ، مقارنةً بإنخفاض بنسبة -1.56% في بداية الاسبوع.

فئات المستثمرين

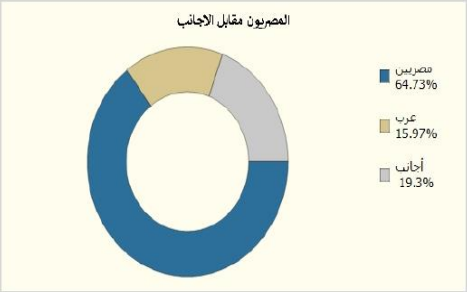

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير بنك الاستثمار الأوروبى الذي يوضح أهتمام مصر نحو الاستثمار فى مشروعات الاقتصاد الأخضر لتحقيق نمو مستدام :**